الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

09 **نوفمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

3.12 %تراجعا في نسبة القضايا الواردة لجمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.alwatan.com.sa/article/1091855

شهدت القضايا المسجلة في حقوق الإنسان تراجعا، وفقا لقراءة المتغيرات الإحصائية لعام 2020 بشكل عام لجمعية حقوق الإنسان، حيث بلغ عددها 1987 قضية، بنسبة 3.12%.

وفي التفاصيل، بلغت القضايا الإدارية 2.03 %، من إجمالي القضايا الإدارية الواردة إلى الجمعية في عام 2020، وبنسبة تراجع قدرها 1.34 % عن العام الماضي.

وفيما يخص قضايا السجناء، فبلغت النسبة لعام 2020 نحو 4.81 %، من إجمالي قضايا السجناء الواردة إلى الجمعية، نسبة تراجع قدرها 3.42 % عن العام الماضي.

تراجع العنف الأسري

وفيما يخص قضايا العنف الأسري الواردة إلى الجمعية في عام 2020، فقد شهدت تراجعا في هذا العام بنسبة 3.60 % عن العام الماضي.

أما القضايا العمالية فقد شكلت 2.38 % من إجمالي القضايا الواردة إلى الجمعية، متراجعة بنسبة 0.74 % عن العام الماضي، أما بالنسبة للقضايا القضائية التي رصدتها جمعية حقوق الإنسان، فقد بلغت نسبتها 2.93 %، حيث أظهرت الأرقام ارتفاعها بنسبة 0.56%.

الأحوال الشخصية والمدنية

وذكرت الإحصائية الخاصة بالجمعية، أن نسبة قضايا الأحوال الشخصية المسجلة لعام 2020، بلغت 2.95 % من إجمالي قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى الجمعية منذ التأسيس، بنسبة تراجع قدرها 1.61 % عن العام الماضي، في حين بلغت نسبة قضايا الأحوال المدنية 2.13 % متراجعة عن الماضي، بنسبة قدرها 4.98%.

العنف ضد الأطفال

وفيما يخص قضايا العنف ضد الأطفال، التي استقبلتها جمعية حقوق الإنسان، فبلغت 7.43 % من إجمالي القضايا الواردة إلى الجمعية منذ تأسيسها، مسجلة تراجعا قدره 9.19 % عن العام الماضي. وأخيرا بلغت نسبة القضايا الأخرى المسجلة لعام 2020، 3.89 % بنسبة تراجع قدرها 1.25 % عن عام 2019.

القضايا الواردة حسب الفروع

تصدر المقر الرئيسي لجمعية حقوق الإنسان في الرياض، عدد القضايا المستلمة في 2020، باختلاف أنواعها، حيث بلغت نسبتها 10.50%.

وجاء في المرتبة الثانية فرع الجمعية في محافظة جدة، بنسبة 4.89 % حيث حقق ارتفاعا عن عام 2019، بنسبة قدرها 0.75 %، فيما سجل فرع جازان نسبة 2.4%، متراجعا عن العام الماضي بنسبة قدرها 1.22 %، في حين سجل فرع الدمام قضايا واردة بنسبة 6.47 %، محققا ارتفاعا عن عام 2019، بنسبة 0.19%.

إلى ذلك سجل فرع الجوف نسبة 0.65 % من القضايا الواردة، متراجعا عن عام 2019 بنسبة 0.37 %، وسجل فرع مكة المكرمة ما نسبته 2.48 %، من القضايا الواردة إلى الجمعية، متراجعا عن عام 2019 % بنسبة 2.83%.

أما فرع المدينة المنورة فسجل ما نسبته 1.96 %، من إجمالي القضايا الواردة وتراجعا في الوقت ذاته بنسبة 2.93 %، وسجل فرع عسير نسبة 1.94 % متراجعا عن عام 2019 بنسبة 0.59 %، وحل في المرتبة الأخيرة فرع القصيم من حيث القضايا المستلمة بنسبة 3.51 %، متراجعا أيضا عن عام 2019 بنسبة 3.67%.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يقر نظامي الإثبات والتسجيل العيني للعقار.. ويرفض التراجع عن "الاستشارات الاقتصادية»

قرار شوري لمعالجة ارتفاع أسعار التذاكر الداخلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1917596

جدد مجلس الشورى قراره بشأن تذاكر الرحلات الداخلية وطالب الهيئة الطيران المدني بمعالجة ارتفاع أسعار التذاكر الداخلية، كما شدد أمس الاثنين على إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة المسافات الطويلة التي يعاني منها المسافرون ما بين الدخول والخروج في مطار الملك عبدالعزيز بجدة وبعض المطارات الأخرى، والعمل على إكمال مشاريع المطارات المتعثرة أخذاً بالاعتبار متطلبات رؤية المملكة والإستراتيجية الوطنية للطيران، وطالب المجلس في ذات القرار الهيئة بدعم الابتكار التقني لتحسين تجربة المسافر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والاستمرار بالتوسع في توظيف الكفاءات النسائية في الوظائف المناسبة، وتوفير بيئة تشغيلية تنافسية للاستثمار جذابة للمستثمرين، والتأسيس لعمليات الخصخصة.
ووافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة من أعمال السنة الثانية للدورة الثامنة التي عقدها برئاسة د. عبدالله آل الشيخ بأغلبية أصوات أعضائه على مشروع نظام التسجيل العيني للعقار، بعد أن اطلع في مستهل الجلسة على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع نظام التسجيل العيني للعقار.
ويحقق مشروع النظام الذي جاء في (40) مادة الالتزام بتوصيف العقار بشكل دقيق من خلال إحداثياته وأوصافه، والحالة النظامية له، والحقوق الواقعة على العقار والالتزامات الناشئة عنه بحيث يتم توصيفها وتحديدها بعينها لا بصفة مالكها كما هو الحال في التسجيل الشخصي، الأمر الذي يحد من النزاعات المتعلقة بالوحدات العقارية والعمل على ضمان إثبات حقوق الملكية بشكل كبير، كما ان لمشروع النظام الأثر الإيجابي على الثقة في السوق العقاري السعودي مما يشجع على الاستثمار ويدعم أهداف تنمية القطاع العقاري.
وفي قرار آخر، وافق المجلس على عدد من التعديلات الواردة على مشروع نظام الإثبات، وذلك عقب أن ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام الإثبات المعاد للمجلس لدراسته وفق المادة (17) من نظامه، وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى محمد بن فيصل أبو ساق، وتمسك المجلس بقراره حيال نظام تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية والإدارية.
وعلى التقرير السنوي للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، طالب المجلس بالتنسيق مع وزارة العدل للإسراع في إتمام علمية الربط الآلي الشامل بينهما، لتتمكن الهيئة من متابعة التصرفات المالية للأوصياء والأولياء والقيمين، وإجراء دراسة تفصيلية لمؤشرات أدائها، وتحديد المستهدفات السنوية، وتتبع قياسها بشكل مقارن على ضوء خطتها الإستراتيجية المستقبلية.
وناقش المجلس تقريراً تقدمت به لجنة الطاقة والصناعة بشأن التقرير السنوي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 41-1442، وتوصياتها التي قدمتها وقد تضمنت دعوة الوزارة إلى التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة لتقديم الدعم المباشر في تسعير القيم من طاقة وموارد أولية للصناعات التحويلية والتي تعتمد على المخرجات المحلية للصناعات الأساسية والتعدينية على النحو الذي يعزز ويمكن قيامها.
كما طالبت اللجنة الوزارة بتشجيع تأسيس واستقطاب الشركات الهندسية الصناعية التي تسهم في تكوين الترابط بين المصانع المحلية لإنتاج منتجات جديدة، إضافة إلى تشجيع قيام الصناعات المساندة مثل سبك وقولبة المعادن والصناعات المرتبطة بها وتقديم الحوافز الممكنة، وتكثيف الجهود لتنمية قطاع الصادرات من الصناعات الوطنية وتقديم محفزات إضافية جاذبة تستهدف تصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق العالمية بكفاءة وفعالية.

وطالبت اللجنة في تقريرها الوزارة بالعمل مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد وفتح مناطق تخزين ومناولة جمركية إضافية خاصة بالإيداع وإعادة التصدير في داخل المناطق والمدن الصناعية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لربط المناطق والمدن الصناعية التي تقع في نطاق شبكة الخطوط الحديدية بالشبكة وإيصال خدمات النقل والشحن بالقطارات لها.
وفي مستهل مناقشات تقرير اللجنة وتوصياتها طالب عضو المجلس د. سعد العمري وزارة الصناعة والثروة المعدنية بتوفير منتجات تمويلية للمنشآت الصناعية الراغبة في تحديث بنيتها التقنية والتكنولوجية، بهدف تقليل التكلفة التشغيلية، ورفع معدلات الإنتاج، ولفت د. هاني خاشقجي إلى أن الثروة المعدنية في المملكة تواجه العديد من التحديات، ومطالبًا بإيجاد حلول لهذه التحديات وتعظيم نسبتها في الناتج المحلي. وأشار م. نبيه البراهيم إلى أن هناك مشكلة تتلخص في قلة المستثمرين والمقاولين المحليين المتميزين في مجال التعدين، حيث أن طبيعة العمل فيه تتطلب العديد من سلاسل القيمة تحتاج الى كيانات برأس مال كبير، مطالباً بمشاريع تشاركية مع كيانات عالمية ذات ملاءة مالية وقدرات فنية متميزة، وأكد د. غازي بن زقر أهمية إدخال شركاء جدد في منظومة الحوار الصناعي في المملكة من المختصين في علوم الإنسان والاجتماع لأنسنة خطط الصناعة في المملكة بما يحكم الربط بين أسس تميزها والهوية الوطنية، والقيم المرجو تعزيزها في المواطن والمؤسسات من خلال الصناعة في المملكة.
وعلى تقرير الصندوق الخيري الاجتماعي طالبت لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإعداد مؤشرات أداء تقيس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مشروعاتهم المختلفة، والتوسع في مشروعاته ومساراته التمويلية بالتنسيق مع بنك التنمية الاجتماعي والجهات الأخرى ذات العلاقة، وعمل شراكات مع القطاع الخاص للإسهام في مبادرات الصندوق والإنماء الاجتماعي لبرامجه، وإعادة تبني برامج تنمية برامج تنمية قدرات المستفيدين من خلال التوعية والتوجيه والتدريب، وإعادة تبني المشروعات والبرامج الموقفة وعدم التركيز على تمكين الضمانيين من العمل والإنتاج عبر برامج "كفالة" للاستفادة القصوى من مبادراته.
وناقش المجلس خلال جلسته أمس قياس أثر العائد الاجتماعي والاقتصادي من أنشطة الصندوق حيث أشارت د. أميرة الجعفري إلى أن هذا القياس أمر هام لأنه أداة فعالة تساعد على الفهم المعمق للقيمة الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع، مطالبةً بدراسة معالجة ديون مستفيدي الصندوق المتعثرين في المنح التعليمية وتمويل المشاريع الصغيرة، وطالب د. عبدالله النجار الصندوق بالعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير قاعدة بيانات وطنية ديناميكية توفر معلومات دقيقة عن المعوزين في المجتمع وتوزيعهم الجغرافي وفئاتهم الاجتماعية والاحتياجات التنموية للمناطق التي يعيشون فيها وتحدث بشكل مباشر.
وأكد م. طارق الفارس أهمية وجود إدارة للاستثمار ضمن الهيكل التنظيمي للصندوق الخيري الاجتماعي، ولجنة للمراجعة الداخلية منبثقة من مجلس الإدارة، وطالب د. صلاح الطالب بدعم الصندوق الخيري الاجتماعي لتمكينه من التوسع في أعماله وكذلك معالجة الديون المترتبة على المستفيدين المتعثرين في برنامجي المنح التعليمية وتمويل المشروعات الجديدة.
واقترح د. فهد التخيفي على الصندوق التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإعداد دراسة شاملة لتطوير برامجه التنموية بما يضمن التشاركية لمنظومة قطاع التنمية الاجتماعية وتكامل برامج القطاع من جهة وتحويل الفئات المستفيدة من برامج الصندوق من الرعوية للتنموية، وطالب د. محمد آل زومة الصندوق بإنشاء إدارة مخاطر نوعية تعنى بتقييم جدية المستفيدين وتأهيلهم للقيام بأعمالهم بالشكل الأمثل ودعم نقاط الضعف لديهم ومتابعة أدائهم.

أحكام قضائية لصالح 23 ٭فتاة معضولة" في 30 يوما

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/759482

كشفت مجموعة من الأحكام القضائية في دعاوى عضل، صادرة خلال الأشهر الـ4 الماضية عن، إنصاف القضاء لـ23 معضولة، فيما لم تتجاوز مدة الفصل فيها أكثر من 30 يوماً، بحسب طبيعة كل قضية، يأتي ذلك استمراراً لإنفاذ قواعد تنظيم آلية نظر دعاوى العضل التي أقرها رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، والتي عززت سرعة إنجاز ودعم جودة العمل في هذا النوع من القضايا.

ونصت القواعد، على إتاحة قبول دعوى العضل من المرأة، أو من أي صاحب مصلحة في الدعوى كوالدتها أو إخوتها ولا يلزم حضور الخاطب، ولسرعة الإنجاز شددت القواعد على أن تفصل الدائرة في دعوى العضل المحالة إليها خلال 30 يوماً ولا يؤجل نظرها عن الموعد المقرر لها إلا عند الضرورة؛ مع بيان سبب التأجيل في محضر القضية ولمدة لا تزيد عن عشرة أيام، ولا يجوز التأجيل لذات السبب أكثر من مرة.

وراعت القواعد خصوصية هذه الدعاوى وأجازت للدائرة القضائية أن تتخذ ما تراه لحفظ خصوصية الأطراف وسرية الجلسات، وأجازت للمحكمة أن تنظر هذه الدعاوى خارج وقت الدوام مراعاة لمتطلبات العقد، كما أجازت أن تفوض الدائرة من تراه مناسبًا ليقوم بإجراء عقد النكاح لدى المأذون في المكان الذي يتفق عليه طرفا عقد النكاح دون التقيد بإجرائه بالمحكمة.

من جهة ثانية استقبلت الخدمات الاليكترونية بوزارة العدل من خلال برنامج ناجز خلال شهر اكتوبر الماضي استقبال 5.8 مليون زائر عبر البوابة الاليكترونية وتمنكت المحاكم من عقد 10 الاف جلسة ترافع و183 الف جلسة عن بعد واصدرت 75 الف حكم الى جانب 70 الف طلب للتنفيذ خلال الشهر نفسه

مبادرة لحوكمة الخدمات الحكومية الرقمية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/759494

المدينة - الرياض

دشّنت هيئة الحكومة الرقمية امس مبادرة البيئة التنظيمية التجريبية للشركات الحكومية التقنية، بحضور محافظ الهيئة المهندس أحمد بن محمد الصويان, وشملت توقيع نماذج تعاون وشراكة بين الهيئة وعدد من الشركات الحكومية التقنية لتطوير البيئة التنظيمية على عدة مراحل. وشملت المبادرة على حوكمة وتعزيز الخدمات الحكومية الرقمية وإعداد اللوائح التنظيمية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال، إضافةً إلى معالجة التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في الخدمات ، وتحسين تجربة المستفيد. وأوضح المهندس الصويان أن المبادرة تهدف إلى إيجاد حلول تنظيمية في مجال المنصات والخدمات الرقمية، لتجاوز عدة تحديات مثل تنظيم حقوق الملكية الفكرية، وآليات مشاركة البيانات، وغياب المواءمة، مشيرًا إلى أن سعي الهيئة لحوكمة البيئة التنظيمية بشكلٍ ممنهج متكامل، يُسهم في رفع كفاءة وجودة المنصات الرقمية.

وأشار إلى أن الهيئة تهدف إلى الوصول لبيئة جاذبة للاستثمار في مجال الخدمات الحكومية الرقمية، وخلق فرص للابتكار والإبداع، بجانب تمكين القطاع الخاص باعتباره شريكًا في العملية التطويرية.

«الهيئة الحكومية" تدشن البيئة التنظيمية التجريبية للشركات التقنية

لمصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2087633

دشّنت هيئة الحكومة الرقمية أمس، مبادرة البيئة التنظيمية التجريبية للشركات الحكومية التقنية، بحضور محافظ الهيئة المهندس أحمد بن محمد الصويان. وشملت توقيع نماذج تعاون وشراكة بين الهيئة وعدد من الشركات الحكومية التقنية لتطوير البيئة التنظيمية على مراحل عدة. وشملت المبادرة حوكمة وتعزيز الخدمات الحكومية الرقمية في المملكة، وإعداد اللوائح التنظيمية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال، إضافةً إلى معالجة التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في الخدمات الحكومية الرقمية، وتحسين تجربة المستفيد.

وأوضح المهندس الصويان، أن المبادرة تهدف إلى إيجاد حلول تنظيمية في مجال المنصات والخدمات الرقمية، لتجاوز تحديات عدة كتنظيم حقوق الملكية الفكرية، وآليات مشاركة البيانات، وغياب المواءمة، مشيراً إلى أن سعي الهيئة لحوكمة البيئة التنظيمية بشكلٍ ممنهج متكامل، يُسهم في رفع كفاءة وجودة المنصات الرقمية ومواءمة الإجراءات الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ولفت إلى أن الهيئة تهدف إلى الوصول لبيئة جاذبة للاستثمار في مجال الخدمات الحكومية الرقمية، وخلق فرص للابتكار والإبداع، بجانب تمكين القطاع الخاص باعتباره شريكاً في العملية التطويرية لمسيرة التحول الحكومي الرقمي وبناء قدرات وطنية متميزة قادرة على تحقيق الريادة الرقمية للمملكة، ضمن مستهدفات رؤية 2030.

ناجز ومنجزات العدل

لمصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/759462

إبراهيم علي نسيب

كثير من الأنظمة تتحرك وكثير من الروتين يوشك أن ينتهي أو يكاد أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، ومن يعش الحياة اليوم يجد الفرق الكبير بين الأمس واليوم ويرى التغيير الذي بات يأخذ مكانه ويسير بنا إلى الأمام.

واليوم دخلت التقنية إلى عالم الإنسان فمنحته كل ما كان صعباً ليكون بين يديه، وكلكم عاش الأمس وعذاباته وذهابه وإيابه والوقت الذي كان فاعلاً أو مفعولاً به وكان هو الضحية يوم كنا نقرأ «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»، تلك المفردة التي كان يتداولها الجميع لتأتي التقنية اليوم وتختصر الكثير على الإنسان وتمكنه من التعاطي مع الوقت بالسرعة التي هو يريدها، وهانحن اليوم نعيش مع الحاضر معطيات رائعة بل وأكثر من رائعة، وبالأمس كانت التجربة التي بالفعل تليق بالشكر والذكر وهي مع وزارة العدل في كتابة عدل جدة التي مكنت كل المواطنين من تحديث الصكوك من خلال برنامج ناجز ، هذا البرنامج الذي يقدم لك كل خدماته وأنت في مكانك ويهديك كل ما تريده دون الحاجة للخروج من منزلك وينهي معاملتك وأنت في قمة السعادة.

والحديث اليوم عن تطوير منظومة العدل في بلادنا هو حديث يأخذك إلى الغد الباسم بعيداً عن الأمس وكلكم يلحظ كيف تطورت الإجراءات في وزارة العدل، هذه الوزارة التي قررت أن تتخلص من الروتين بطريقة مدروسة وعلى مراحل حتى أصبح الإنسان يسعد في كل يوم بخبر ومنجز جديد وضع راحة المواطنين في ذهنه وقرر أن يقدم لهم كل ما يحتاجونه وينهي كل تعاملاتهم ومعاملاتهم بسلاسة.

)خاتمة الهمزة).. لمعالي وزير العدل خالص الود والتقدير على وقته الذي منحه للتطوير وحرصه على أن يرسم على سبورة الحاضر كل المنجزات وكل الإجراءات والتي أصبحت هي الممكن بعد أن كانت هي المستحيل... وهي خاتمتي ودمتم.

الغش والتستر وجهان لعملة واحدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1917501

د. سعود المريشد

الغش التجاري بأشكاله وأنماطه كافة له مخاطر وآثار لا تقل عن تلك التي تترتب جراء تفشي التستر التجاري في مفاصل الاقتصاد، فالغش ظاهرة لها انعكاساتها السلبية على مسيرة كفاءة الاقتصاد ونزاهته، وأهمها الثقة في البيئة الوطنية الاستثمارية نتيجة ما يبرزه الغش من ممارسات تنطوي على خداع وتدليس وتحايل تؤثر في أصالة العلاقات وصحة المعاملات وسلامة التعاملات والثقة في سوق المحلي وسمعته ومصداقية نمو مؤشراته الاقتصادية وجهود حماية حقوق الملكية؛ هذا فضلاً عن كلفته الاقتصادية المزدوجة على المستهلك باعتباره الضحية، نتيجة ما يلحق المنتجات والبضائع والأدوات من تضليل وغش وتقليد لها آثارها المتعدية، وكذلك على الدولة نتيجة ما تتحمله من كلفة لمعالجة ما ينتج عنه من أضرار وتلفيات صحية واقتصادية وأمنية.

لنكن شفافين بقدر صراحة معالي وزير التجارة عندما تحدث في المؤتمر الصحفي الدوري للتواصل الحكومي الأخير عن انتشار آفة التستر ووصفها بالسرطان، بالقول: إن الغش لا يقل خطراً عن ذلك، وإن أسواقنا حقيقة أضحت بيئة مستهدفة وخصبة لتداول السلع والأدوات والأجهزة والمعدات المغشوشة، بل إن هناك محلات قائمة وجل بضاعتها مقلد من المنتجات ذات العلامات التجارية المعروفة في ظل ما توليه قيادتنا الرشيدة من اهتمام ورعاية بكل ما شأنه أن يحقق رفاهية المواطن إجمالاً، لكن رفاهية المستهلك على وجه الخصوص تقتضي تجنيبه كل ما من شأنه أن يضر بصحته، أو يؤثر على أمنه وسلامته العامة، وبالتالي وجوب حمايته من البضائع والمنتجات المغشوشة والمقلدة، وكذلك توفير الغطاء والآليات القانونية لتعويضه عما يلحقه من أضرار مالية ومعنوية نتيجة الثقة بما هو موجود في الأسواق من سلع يفترض أنها أصلية، ناهيك عن ما يلحقه الغش من أضرار بالشركات وأصحاب العلامات التجارية.

وإذ ندرك أن مسؤولية مكافحة الغش التجاري بصوره كافة يختص بها أكثر من جهاز حكومي، وتستلزم لنجاحها جهوداً جماعية منسقة على غرار ما اتخذ من مبادرات لمواجهة استشراء التستر التجاري، فإن أي خطوة لمكافحة الغش ومعالجة تبعاته تبدأ بالإجابة على التساؤل التالي: كيف سمح بفسح دخول هذه البضائع والمنتجات للأسواق المحلية عبر المنافذ الحدودية في ظل عدم مطابقتها للمواصفات الوطنية؟! ولمصلحة من؟! ومن المسؤول عن ذلك؟! ولهذا نقول ونحن اليوم في خضم إعادة تنظيم مصفوفة التشريعات الاقتصادية لتأكيد تكامل مبادئها بما يتوافق مع المرتكزات الاقتصادية لمستهدفات رؤية الوطن 2030 الطموحة: إننا بحاجة إلى تحديث قانون مكافحة الغش، ووضع مبادرات وآليات لمكافحته وحماية المستهلك من دواعيه بحجم ما يبرزه من خطر ومخاطر ومضار على المجتمع واقتصادنا الوطني.

كاريكاتير

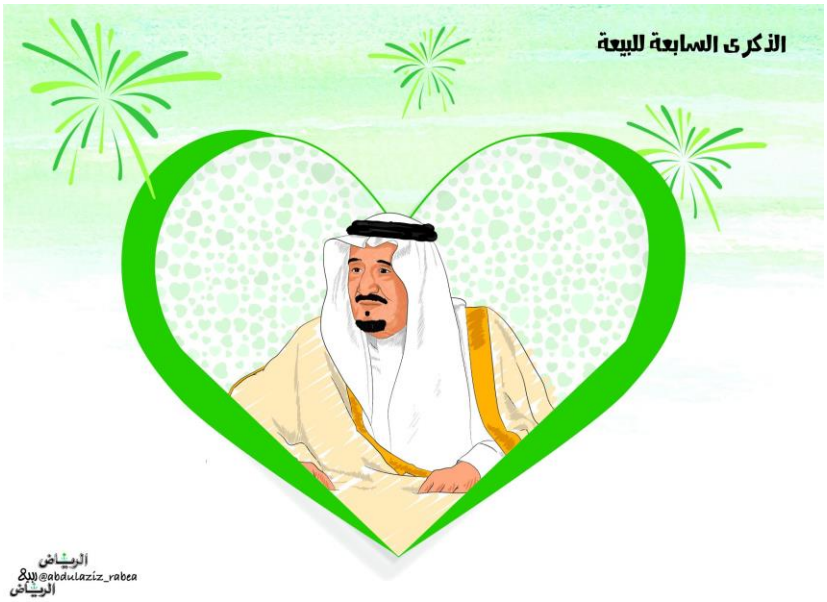	المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09 نوفمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1917565
	المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 ربيع ثاني 1443هـ - 09. نوفمبر 2021م https://www.al-madina.com/article/758296